

تركيا تستعجل قطف ثمار تدخلها في ليبيا

وهي التي تدعمه عسكريا ولوجستيا، لكنه يخاطر باستعداد دول أوروبية وإقليمية توفر له "غطاء شرعية" التي يتباهى بها.

ومن شأن هذه الخطوة أن تؤدي إلى تاجيح التوترات في المنطقة، حيث يدور خلاف منذ سنوات بين تركيا وكل من اليونان وقبرص، فضلا عن قوى إقليمية أخرى بخصوص ملكية الموارد الطبيعية شرقي المتوسط.

وتنص الاتفاقية التركية الليبية على استحواذ أنقرة على مقدرات ليبيا وقرارها السيادي في الحدود البحرية خصوصا.

وشكلت اتفاقية التعاون الأمني والعسكري وترسيم الحدود البحرية منذ توقيعها جدلا عربيا ودوليا واسعا ضد التدخلات المتتالية للنظام التركي في أكثر من بلد عربي.



سعيد أمغيب
تركيا تسعى الآن للسيطرة على النفط في ليبيا

ويعمل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على تعزيز نفوذ بلاده شرق البحر المتوسط عبر دعم ميليشيات إسلامية منطوقة تسيطر على العاصمة طرابلس، التي يسعى الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر إلى تحريرها.

وكان الجيش الليبي قد حذر من أن الاتفاقية تهدد السلم والأمن الدوليين والملاحه البحرية، وتؤثر بشكل مباشر على مصالح دول حوض المتوسط من خلال محاولة تركيا توسعة نفوذها وتحقيق أطماعها في المنطقة.

وقال زعماء الاتحاد الأوروبي بأن الاتفاقية "تنتهك الحقوق السيادية لثلاث دول، ولا تمثل لقانون البحار ولا يمكن أن تنتج عنها أي تعات قانونية بالنسبة إلى الدول الثلاث".

وأكدوا في بيان تضامنهم مع اليونان وقبرص، اللتين لديهما مخاوف من أن تركيا تحاول إثبات ادعاء باحتياطات غاز طبيعي قيمة يشبه في أنها تقع تحت قاع البحر.

ويجزم المراقبون على أن حكومة الوفاق زجعت بنفسها في صراع إقليمي ودولي لخدمة أهداف أردوغان التوسعية سواء ضد اليونان وقبرص المنضويين تحت لواء الاتحاد الأوروبي أو ضد مصر التي يناصبها المجلس الرئاسي بطرابلس وحكومة حزب العدالة والتنمية التركية العداء بسبب مواقفها من قوى الإسلام السياسي والمليشيات المتحكمة في طرابلس.

طرابلس - سارعت تركيا إلى استئثار الاتفاقية المضامة مع رئيس حكومة الوفاق فايز السراج في نوفمبر الماضي التي تنص على إقامة منطقة اقتصادية خالصة من الساحل التركي الجنوبي على المتوسط إلى سواحل شمال شرق ليبيا، لوضع يدها على الثروات الطبيعية لليبيا وإقامتها في توتر مع محيطها الإقليمي.

وقدمت شركة البترول التركية "تياو" طلبا إلى حكومة السراج في العاصمة الليبية طرابلس للحصول على إذن بالتقريب عن النفط في شرق البحر المتوسط.

ونقلت وكالة الأناضول التركية شبه الحكومية عن وزير الطاقة التركي فاتح دونماز قوله، إن أعمال الاستكشاف ستبدأ فور الانتهاء من العملية.

ويرى متابعون للشأن الليبي أن الاتفاقية تشجع لتقسيم ليبيا ورهن جزء من أراضيها لتركيا التي لا تتوقف عن التورط عسكريا في أكثر من جبهة.

وقال عضو مجلس النواب الليبي سعيد أمغيب إن "الطلب التركي بالتقريب عن النفط الليبي هو الدافع الحقيقي لتوقيع الاتفاقية غير الشرعية بين تركيا وحكومة السراج".

ولفت أمغيب إلى أن الطلب "يوضح حقيقة الأطماع التركية في ليبيا وطبيعة التدخل التركي وإثارة الفتنة وتغذية الحرب في البلاد".

وتابع "التدخل العسكري التركي في ليبيا بدأ بإرسال المقاتلين والأسلحة والنختر من تركيا إلى ليبيا عن طريق مرساة ومنها إلى بنغازي بالإضافة إلى إرسال جرحى الإرهابيين الذين أصيبوا في بنغازي للعلاج في تركيا".

وسبق لحكومة الوفاق أن صحت 4 مليارات دولار في خزينة البنك المركزي التركي، قالت مصادر إعلامية إنها جزء من مستحقات الأسلحة التي تزود بها أنقرة الميليشيات في ليبيا، في وقت يعاني فيه الشعب الليبي من الفقر والخصاصة ونقص حاد في الخدمات الصحية والاجتماعية.

وأكد أن حزبه يختلف سياسيا مع الحزب الدستوري الحر، لكن الأخير وصل إلى البرلمان عبر الانتخابات ومن حقه التعبير عن رأيه واتخاذ مواقف مما يجري في البرلمان والحكومة.

وتعرف تونس منذ بناء دولة الاستقلال بتوازن المواقف الدبلوماسية وعدم الانجرار لسياسة المحاور والاصطفاء، لكن منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم ممثلين في حركة النهضة، تسود مخاوف من انزلاق تونس إلى سياسة المحاور مع دفع تركي قطري لإقحام البلاد في هذا الخندق ضمن أجندة التوسع والنفوذ الإقليمي وإسناد المشروع الإخواني في المنطقة.

الاستقالات من حزب قلب تونس تبعثر حسابات النهضة

الحركة الإسلامية تراهن على جبهة برلمانية لابتزاز حكومة الفخفاخ



مناورات مكشوفة

مساندة من كتل نيابية وازنة، إلا أن مساندة دعوتها من الأمين العام لحركة الشعب زهير المغزواوي، تثير مخاوف النهضة خاصة وأن حركة الشعب تنتمي إلى كتلة برلمانية تضم أيضا حزب التيار الديمقراطي.

وقال المغزواوي في تصريح لوسائل إعلام محلية إن "من حق عبير موسى المطالبة بمسائلة راشد الغنوشي"، مؤكدا أن "راشد الغنوشي أحد أسباب التوتر داخل البرلمان".

واتهم الأمين العام لحركة الشعب حركة النهضة بالولاء للأجندات التركية والقطرية في المنطقة، قائلا "النهضة مساندة لسياسات أردوغان في ليبيا وسوريا".

وأكد أن حزبه يختلف سياسيا مع الحزب الدستوري الحر، لكن الأخير وصل إلى البرلمان عبر الانتخابات ومن حقه التعبير عن رأيه واتخاذ مواقف مما يجري في البرلمان والحكومة.

وتعرف تونس منذ بناء دولة الاستقلال بتوازن المواقف الدبلوماسية وعدم الانجرار لسياسة المحاور والاصطفاء، لكن منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم ممثلين في حركة النهضة، تسود مخاوف من انزلاق تونس إلى سياسة المحاور مع دفع تركي قطري لإقحام البلاد في هذا الخندق ضمن أجندة التوسع والنفوذ الإقليمي وإسناد المشروع الإخواني في المنطقة.

الحكومي سبق أن قال الفخفاخ في تصريح إعلامي "أجلنا هذه النقاشات بسبب أزمة كورونا التي تمثل أولوية اليوم.. لكل حادث حديث في ما بعد" مشددا على أنه "لن يرضخ لأي ضغط من أي كان".

وفي وقت سابق رفض الفخفاخ إشراك قلب تونس ضمن تركيبة حكومته وقال إن "حكومته ستتكون على أساس الأحزاب المساندة للرئيس قيس سعيد"، فيما خاض رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي الدوري الثاني من الانتخابات الرئاسية.

وفي 25 من يونيو 2019، أصبح القروي رئيسا للحزب المعروف سابقا باسم الحزب التونسي للسلام الاجتماعي، وأطلق عليه بعد ذلك اسما جديدا هو "قلب تونس".

وتتمسك رئاسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى بمسائلة الغنوشي في جلسة عامة قد تفضي إلى سحب الثقة منه وعزله عن رئاسة البرلمان التونسي بعد أن أجرى اتصالات هاتفية وصفها بالمشبوهة مع رئيس مجلس الدولة الليبي خالد المشري المحسوب على إخوان ليبيا والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في وقت تصاعد فيه الاقتتال في الجارة ليبيا وتكثفت فيه الحركات التركية القطرية الداعمة لحكومة الوفاق على الأراضي التونسية. ولم تلق دعوات موسى في بداية الأمر

داخلة الحزب، ما يفرضي إلى جبهة برلمانية غير حليفة للنهضة يمكن أن تهدد بقاء الغنوشي على رأس البرلمان وتسهل دعوات مساعلة وتضعف مساعي الضغط على الحكومة.

وهددت النهضة الخميس بما قالت إنه مساع تستهدف تغذية الانشقاقات في بعض الكتل النيابية لتشكيل كتلة جديدة، في إشارة إلى تسريبات عن مساع لاستقطاب المنشقين ضمن نواة برلمانية داعمة لحكومة إلياس الفخفاخ.

وقال المحلل السياسي عبداللطيف الحناشي في تصريح لـ "العرب" إن "حركة النهضة تشهد أزمة خصوصا في البرلمان وهي تراهن على حزب قلب تونس كورقة لتهديد حلفائها في الحكم خصوصا حركة الشعب والتيار الديمقراطي، فضلا عن كونها تناور لتجميع كل هذه الأطراف لتظهر في موقع قوة".

واعتبر الحناشي أن "الاستقالات ظاهرة طبيعية خاصة للأحزاب حديثة التكوين والتي لا تتوفر على سياسة عمل وتاريخ، وهي أحزاب انتخابية بالأساس تجتمعت دون رؤية أو استراتيجية وتتاثر بالعوامل الذاتية".

وتسعى النهضة إلى إشراك حزب قلب تونس ضمن الائتلاف الحكومي بعد أن دعت إلى توسيعه تحت مسمى "حكومة وحدة وطنية" وهو ما ترفضه حركة الشعب والتيار الديمقراطي. وعن إمكانية إشراكه في الائتلاف

تراهن حركة النهضة الإسلامية (54 نائبا) على جبهة برلمانية واسعة تجمعها بكتلة حزب قلب تونس (29 نائبا) وكتلة ائتلاف الكرامة الإسلامي (19 نائبا) لابتزاز حكومة إلياس الفخفاخ وفرض أجندتها على ائتلاف حكومي يسيطر عليه كل من حركة الشعب والتيار الديمقراطي، إلا أن الاستقالات التي تعصف بحزب قلب تونس تترك حسابات الحركة التي تحاول فرض إشراكه في الائتلاف الحكومي.

خالد هدي

تونس - يعثر تنظي كتلة حزب قلب تونس أوراقي حركة النهضة الإسلامية التي باتت تعول على هذه الكتلة لتكوين جبهة برلمانية تمكنها من خلق نوع من التوازن البرلماني وتجنب رئيسها ورئيس البرلمان راشد الغنوشي من المساعلة وبالتالي سحب الثقة منه.

وأعلن النائب عن حزب قلب تونس زهير مخلوف الخميس استقالته من كتلة الحزب ومكتبه السياسي ليلتحق بذلك بكتلة 11 نائبا استقالوا من الحزب في مارس الماضي، فيما تشير مصادر إلى أن النائب محمد مراد الحمزاوي يستعد أيضا للاستقالة.

وفي مسعى لوقف نزيف الاستقالات وتآكل الكتلة البرلمانية للحزب تقدم قلب تونس بمبادرة تشريعية تدعمها حركة النهضة، لمنع السياحة الحزبية على إثر ورود معلومات حول توجه المنشقين من الحزب إلى تكوين كتلة برلمانية جديدة.



عبداللطيف الحناشي
النهضة تراهن على قلب تونس لتهديد حلفائها في الحكم

وتشير مصادر سياسية إلى أن المنشقين عن حزب قلب تونس يعتمون تشكيل كتلة برلمانية مساندة لرئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، وهو ما سارعت حركة النهضة الإسلامية إلى التحذير منه في بيان نذرت فيه بهذا التوجه.

ويرى متابعون أن التحاق المنشقين عن حزب قلب تونس بتحالف سياسي جديد يفتح الباب أمام انشقاقات أخرى

صابر بلادي

الجزائر - يتجه الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إلى تنفيذ استحقاق الدستور الجديد، وسط استهفامات كبيرة حول الوعاء السياسي الذي يدعمه في هذه المحطة، في ظل الغموض الذي يكتنف الخط التكنولوجي الذي تنتهجه السلطة الجديدة، رغم حاجتها إلى أنزع سياسية من أجل تمرير أجنداتها القادمة.

ويلف الاستحقاق الشعبي المنتظر حول الدستور الجديد في الجزائر، غموض كبير حول مدى قدرة السلطة على تجنيد الشارع من أجل الذهاب إلى صناديق الاستفتاء في موعد لم يعلن عنه إلا حد الآن وبشأن غياب البيات وقوى سياسية لتعبئة الرأي العام حول الوثيقة الدستورية.

وباستثناء الاستقطاب المثير الذي تمكنت السلطة من تحقيقه مؤخرا، بعد استمالة أحد أحزاب المعارضة الراديكالية المتمثل في حزب "جيل جديد"، الذي انخرط في مسار السلطة الجديدة، لا تبدو بقية الأحزاب متحمسة لإنجاح هذا الاستحقاق.

ومع ذلك يبقى موقف حزب "جيل جديد"، غير كاف لضمان نجاح السلطة في تمرير استحقاق الاستفتاء الشعبي على الدستور، مما يعيد الأمر إلى استعانة منتطرة بالأزعر السياسية لنظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وهي الأحزاب السياسية التي ظلت تشكل ما كان يعرف بـ"التحالف الرئاسي"، إلى

هل تلجأ الجزائر إلى ماكينة النظام السابق لتمرير الدستور الجديد

"تجدد الجميع لإقرار دستور توافقي يحظن بإجماع وطني واعتراف دولي"، ولفت إلى أنه تم تكليف لجنة مختصة لدراسة محتوى هذه الوثيقة قصد تقديم الملاحظات والاقتراحات التي سيقدم بها الحزب لرئاسة الجمهورية في إطار تعزيز هذا النهج الديمقراطي في

المشاركات، وأضاف "الصيغة النهائية للمسودة بعد إثرائها ستكون فقرة في الممارسة الديمقراطية، بحيث تتيح للجزائريين والجزائريين الاحتكام إلى دستور يعكس وينتج حقيقته تطلعاتهم في دولة عصرية وفق المعايير العالمية الحديثة ذات الصلة بحقوق الإنسان والتنمية البشرية والقواعد الاقتصادية الدولية والبيئة".

وفي نفس الاتجاه ذهبت جبهة المستقبل التي تأسست في 2012، وشارك رئيسها عبدالعزيز بلعيد في الاستحقاق الرئاسي الأخير، حيث عبرت عما أسمته بـ"الخطوة الإيجابية، والفرصة المهمة لتعميق النقاش والحوار والاتفاق لبعث معالم الجزائر الجديدة".

وتكررت بان "هذه المسودة ستحظى بالعباية اللازمة من طرف قيادة وإطارات ومناضلي الحزب، وعلى كافة المستويات من خلال النقاش الواسع والعميق والمسؤول حولها لإبداء الرأي حول بنودها ومحتوياتها وإثرائها إيجابا أو سلبا، مع العلم أنها جاءت بالعديد من النقاط التي تبنتها وطرحتها جبهة المستقبل سابقا".

وكان ميهوبي، الذي شغل عدة مناصب وزارية في وقت سابق، قد ترشح للانتخابات الرئاسية التي جرت في الثاني عشر من ديسمبر الماضي، وكان أبرز المنافسين للرئيس عبدالمجيد تبون، خاصة بعد حيازته على دعم دوائر نافذة في السلطة آنذاك.

ودعا الحزب الذي تأسس في منتصف تسعينات القرن الماضي إلى



الحراك يستعيد حماسه

ورغم الملاحظات القضائية التي تلاحق الأمين العام بالنيابة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي عز الدين ميهوبي، بعد أن سحب منه مؤخرا جواز السفر في إطار إجراء احترازي صادر عن القضاء، إلى غاية التحقيق في ملفات فساد يشتبه في ضلوعه فيها، إلا أن الحزب لم يتوان في التعبير عن "دعمه وتأييده للوثيقة الدستورية الجديدة".

لجنة وطنية للإشراف على نقاشات الوثيقة الخاصة بتعديل الدستور وجمع المقترحات".

وهي الرسالة التي تعرض خدمات الحزب الموروث عن الحقبة السابقة (تأسس في 2012)، والتي أشار إليها من خلال ذكر بيان (تاج) "دعوة هيكله إلى الانخراط في مناقشة مسودة تعديل الدستور بجدية ومسؤولية".

غاية السنوات الأخيرة من عمر العهدة الرئاسية الرابعة.

ورغم القطعية التي تحاول السلطة الجديدة صنعها مع ما تصفه بـ"العهد السابق" إلا أن مقتضيات المرحلة قد تضطرها إلى الاستعانة بالقوى السياسية التي كانت مهددة في وقت ما بالعزل السياسي من قبل المؤسسات الانتقالية التي تدير البلاد بعد تنحي بوتفليقة في 2019.

وهو ما يتجلى من رسائل الخدمات التي أطلقها ما يعرف بـ"أحزاب الوالاة" في العهد السابق، إلى السلطة الجديدة تعرض فيها وعامها الانتخابي من أجل المساهمة في تمرير الدستور الجديد، وهي الخدمة التي ستقابلها عودة متجددة لتلك الأحزاب إلى شرعية الممارسة السياسية، بعد الحرج الذي لحقها نتيجة اعتبارها جزءا من التركة القديمة، ووقوع عدد من قادتها تحت طائلة القانون في إطار الحرب المفتوحة على الفساد.

ودعا في هذا الشأن حزب تجمع أمل الجزائر (تاج) "كل مكونات الشعب الجزائري إلى انتهاز مساعي النقاش الجاد والموضوعي لوثيقة مسودة الدستور، وذلك بعيدا عن التشااحن والتجاذبات الأيديولوجية والسياسية".

ولفت الحزب الذي يرأسه الآن في مرحلة انتقالية القيادي عبدالوهاب عبدالحليم، بعد وضع الرئيس السابق عمار غول في السجن بسبب تهم فساد مالي وسياسي، إلى أن الحزب "شكل